

Distr.
GENERAL

TD/426
11 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٨ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بغية

تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار:

تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية

إيجاد بيئة مؤسسية مفضية إلى زيادة الاستثمار
الأجنبي والتنمية المستدامة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

المائدة المستديرة المواضيعية التفاعلية حدث على مستوى الوزراء من أحداث الدورة الثانية عشرة للأونكتاد. وسيستقطب الوزراء الرئيسيين وقادة عالم الأعمال ورؤساء المنظمات الدولية، الذين سيعالجون المسائل الرئيسية في مجال تحسين بُعد التنمية في سياسات الاستثمار الوطنية والدولية وبناء القدرات المؤسسية اللازمة لزيادة ما تحقّقه تنمية الاستثمارات ومؤسسات الأعمال التجارية من منافع إنمائية. وسينصب النقاش على التحديات الناشئة والعناصر الرئيسية في مجال إيجاد بيئة مؤاتية للاستثمار والتنمية. ما هي أفضل الممارسات في وضع السياسات الاستثمارية؟ ما هي الجهود التي تحتاجها حكومات البلدان المضيفة وبلدان المنشأ والتي يحتاجها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأونكتاد، من أجل تحسين السياسات العالمية والوطنية القائمة حالياً في مجالي الاستثمار والتنمية؟ كيف يمكن تشجيع المستثمرين الأجانب على المساهمة في تنمية البلدان المضيفة؟ هذه المذكرة تقدم لمناقشة بعض المعلومات الأساسية.

أولاً - مقدمة

١- يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين العناصر الرئيسية التي من شأنها المساهمة في النمو والتنمية. وكما تدل على ذلك بحوث الأونكتاد المستفيضة على امتداد سنوات عديدة، فإن هذا الاستثمار لا يجلب رؤوس الأموال إلى البلد المضيف فحسب، وإنما كذلك التكنولوجيا والخبرة العملية في مجال الإدارة وإمكانية ولوج أسواق جديدة. كما يعمل على إيجاد فرص العمل ويُدرّ عائدات ضريبية، ويساهم في بناء القدرات الإنتاجية التي تمكن البلدان من أن تُحسن استغلال الفرص المتاحة لها للاستفادة من العولمة. ويكمّل الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال، ويحتم عادة وفاءً طويل الأجل للاقتصاد المضيف ولقدراته في مجال التوريد. غير أن هذه الآثار الإيجابية ليست تلقائية. فلا بد من اتخاذ تدابير على صعيد السياسات لتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان المصلحة العامة في التعامل التجاري وتحقيق أقصى قدر من الفوائد التي يمكن أن يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاد البلد المضيف.

٢- وإن نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادات البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية يعكس مسألة تتمثل في أن هذه البلدان تواصل انفتاحها والاستثمار الأجنبي المباشر وتوفيرها لبيئات مؤسسية أكثر جاذبية لهذه الاستثمارات. وفي الوقت ذاته، يزداد وعي البلدان بضرورة تطوير أطر سياساتها لضمان جني قدر أكبر من المكاسب في مجال التنمية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- ومع بزوغ مرحلة جديدة من العولمة تتسم بنمط جديد من العلاقات الدولية في مجالي التجارة والاستثمار ومن التكنولوجيات الجديدة والأشكال الجديدة من الترابط، يتعين على البلدان دمج سياساتها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن استراتيجيات للتنمية أوسع نطاقاً. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يخدم أهداف التنمية على نحو أفضل إذا ما وسّع القدرة الإنتاجية المحلية وزادها. ويمكن أن يتخذ هذا الأمر عدة أشكال، من بينها نقل المهارات والتكنولوجيا وتحسين قدرات الشركات الوطنية من خلال إقامة الروابط مع فروع الشركات الأجنبية كي تكتسب أدواراً أكثر أهمية في سلسلات القيم العالمية. ولا تأتي هذه النواتج تلقائياً. فهي تتطلب اتباع نهج متكامل في مجال سياسات الاستثمار.

٤- وإن إيجاد بيئة مؤسسية تُمكن البلدان، وبخاصة النامية منها وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من مواجهة التحديات المبيّنة أعلاه يبقى من بين المهمات الرئيسية الملقة في مجال السياسات عليها. ولمعالجة هذه المسألة، يمكن لوضعي السياسات أن يفيدوا من الدروس المستخلصة من التجارب الناجحة والإخفاقات السابقة، وأن يشاركوا في عملية تعلّم جماعي ترمي إلى تبادل أفضل الممارسات. وينبغي نشر هذه الممارسات على نطاق واسع، وذلك عبر وسائل من بينها الحوار بين الدول، على النحو المطلوب في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية وفي توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية. والمائدة المستديرة المواضيعية التفاعلية التي ذكرها في هذه المذكرة تشكل جزءاً من هذه العملية.

ثانياً - ما هي التحديات الراهنة أمام إيجاد بيئة مواتية للاستثمار والتنمية؟

٥- تسعى البلدان إلى جذب الاستثمار الأجنبي نظراً لما يمكن أن يكون له من آثار إيجابية على الاقتصاد المضيف. وما يهم المستثمرين، بطبيعة الحال، هو ضمان معدل كاف من العائدات، ولكن عملية الاستثمار تفرز أيضاً آثاراً أوسع نطاقاً وبالتالي فإن التحدي الذي يواجهه واضعو السياسات يكمن في وضع استراتيجيات وسياسات مناسبة تفرز أقصى قدر من الآثار الإيجابية وتقلل إلى أدنى حد من أي آثار سلبية محتملة للاستثمار الأجنبي، وفقاً لظروفهم الوطنية الخاصة وأهدافهم في مجال التنمية.

٦- وإن الخصائص الوطنية - بما في ذلك جغرافية البلدان وتنظيمها السياسي والمؤسسي ومستوى تنميتها وما تملكه من الإمكانيات التجارية والهياكل الأساسية - وكذلك التحديات التي تواجهها في جذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه، تتباين فيما بينها.

٧- ومن السهل نسبياً على البلدان التي لديها أسواق كبيرة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق. ومن الأصعب عليها تغيير توجهه نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة - بما في ذلك جعل فروع الشركات الأجنبية أكثر تنافسية على الصعيد الدولي وأكثر توجهاً نحو التصدير وأكثر ابتكاراً - واكتساب مكانة في مهام الإنتاج الإقليمية والعالمية المنوطة بمجموعاتها. ويُحتمل أن تسجل فروع الشركات الأجنبية التي من هذا النوع حضوراً قوامه الاستدامة وتحقيق التنمية في البلدان المضيضة. ويتمثل التحدي الذي تواجهه البلدان المضيضة في وضع استراتيجية تجمع بين الضغوط المتواصلة المتسمة بالتنافس (الحد من السياسة الحمائية وزيادة مستوى التنافس في الأسواق المحلية) والدعم المناسب لتعزيز كفاءة الأعمال التجارية من خلال تحسين الأنظمة والهياكل الأساسية والمهارات. وتشمل هذه الاستراتيجية المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

٨- وإن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الصادرات، والذي كثيراً ما يتمركز في مناطق معالجة الصادرات، قد ساهم في نمو العديد من البلدان. ويبحث هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر عن الكفاءة، ولكنه عادةً ما يعتمد على العمالة الرخيصة التكلفة، وكثيراً ما تدعمه الميول التجارية. غير أن بعض البلدان بلغت مستوى البلدان النامية ذات الدخل المتوسط والدخل الأدنى، ولم يعد بإمكانها الاعتماد على العمالة الرخيصة التكلفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الرامي إلى تحقيق التنمية. وهنا، يكمن التحدي في توفير مصادر تنافسية إضافية للاستثمار الأجنبي المباشر، مثل المهارات والهياكل الأساسية ودعم البحث والتطوير وإطار تنظيمي رفيع المستوى، كي يتسنى لمناطق معالجة الصادرات أن تتطور كي تواصل أداء مهمتها كمنصات ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، قد يتحتم انتشار التحول إلى الاستثمار في العمالة ذات القيمة المضافة الأعلى خارج هذه المناطق التي كثيراً ما تجاور الصناعة المحمية غير الدينامية الموجهة للاستهلاك المحلي.

٩- وثمة تحد آخر يتمثل في كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تواجه مشاكل خاصة في التغلب على العوائق المتصلة بالحجم. فقد تبلغ أسواقها المحلية من الصغر حداً يتعذر معه جذب مبالغ هامة من الاستثمار الأجنبي، ومن شأن دخول شركات أجنبية قوية أن يقضي على التنافس المحلي الجدي. وإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق من خلال حماية التعرفة الجمركية لن يشجع على تحقيق نواتج تنافسية مستدامة، وكذلك قد تكون المهارات والهياكل الأساسية ضعيفة، وبالتالي غير مساعدة على جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة. غير أنه توجد حالات من البلدان الصغيرة التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه، وتشكل آيرلندا وسنغافورة أبرز الحالات من بين البلدان المتقدمة.

١٠- وإن الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر المفيد قد يشكل تحدياً، خاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، نظراً لوجود أطر تنظيمية غير مألوفة لدى المستثمرين الأجانب وطغيان مؤسسات الأعمال التابعة للدولة في النسيج التجاري المحلي. غير أن فرصة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تشكل أيضاً حافزاً لإنشاء إطار تنظيمي ومؤسساتي عام مؤات للنمو والتنمية ولتنويع هيكل الملكية ولإصلاح مؤسسات الأعمال التابعة للدولة. ويمكن بالتالي أن تضطلع بدور مهم في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. ويمكن الاستدلال على هذه المسألة بالمساهمات الإيجابية التي قدمها الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الصدد إلى الصين وليتوانيا وفيت نام.

١١- لقد خرجت مؤخراً بلدان عديدة من حالة التراجع، أو لديها تجربة أطول في مرحلة ما بعد التراجع. وما أن يتم بلوغ قدر من الأمن والاستقرار، تُطرح الأسئلة التالية: (أ) كيف يمكن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ و(ب) ما هي المجالات التي يمكن أن يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر إسهاماً أكبر في إقرار السلام بتحسين الأوضاع الاقتصادية؟ ومن المحتمل أن يضخّ الدفعة الأولى من الاستثمار الأجنبي المباشر الفارون من التراجع الذين يمكن أن تساعد عودتهم المبكرة على إعادة الخدمات المصرفية واللوجستيات الأساسية وعمليات ترويج البضائع ووسائل الاتصال اللاسلكي النقالة. وفي وقت لاحق، يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إعادة بناء الخدمات العامة الأساسية، كخدمات توليد الكهرباء والموانئ والمطارات. كما يمكن أن يشكل استثمار المغتربين مصدراً مهماً للاستثمار الأجنبي المباشر في الممتلكات والخدمات. ويتمثل التحدي في نهاية المطاف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوطد السلم من خلال إيجاد فرص عمل وتحفيز التجارة المحلية والتنمية الإقليمية وإحلال الاستقرار.

١٢- ويظل تطوير الهياكل الأساسية من بين أكبر التحديات التي تمنع المؤسسات التجارية في البلدان النامية من التنافس بفعالية في الأسواق العالمية. وتشمل الإمداد بالطاقة الكهربائية، والطرق والموانئ والاتصالات اللاسلكية. ويلزم التمويل الكبير الحجم والطويل الأجل الذي يمكن أن يأتي بعضه، في الظروف المناسبة، من الاستثمار الأجنبي المباشر. وثمة مسألة أساسية هنا تتمثل في القدرة على الحصول على الاستثمار الأجنبي في مشاريع الهياكل الأساسية التي تتطلب كثافة رؤوس الأموال، والعمل في الوقت ذاته على توفير الخدمات العامة الحساسة وحماية الهياكل الأساسية التي تُعتبر ذات أهمية استراتيجية لسلامة الدولة وأمنها. وكثيراً ما تُعد الشراكات بين القطاع العام والخاص حلاً. غير أن هذا الأمر لا ينطبق إلا على عدد محدود من القطاعات ومن الظروف الأخرى التي تتميز بها بلدان محددة. وعليه، ينبغي معالجة القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي بطرق مختلفة من خلال تدابير على صعيد السياسات، وذلك بغية تحقيق الدرجة القصوى من الإدراك لقيمة التنمية في البلدان النامية.

١٣- إن استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لمواجهة تحديات تغير المناخ ولتعزيز التنمية المستدامة بيئياً هو في مصلحة جميع الدول والأطراف التي يعنيه الأمر. ومصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر "الأخضر" يشير إلى نوعين من الاستثمار، هما: (أ) الاستثمار الذي يفوق المعايير البيئية الوطنية - أي "المتثل أكثر من الحد المطلوب" و(ب) الاستثمار الذي ينتج مباشرة عن السلع والخدمات البيئية في البلد المضيف. ويمكن تشجيع هذا "الاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر" من خلال اتخاذ تدابير فعالة في مجال السياسات وتقديم حوافز على الصعيدين الوطني

والدولي. ومن بين الأمثلة على البعد الدولي القائم حالياً لتشجيع "الاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر" الفرص الاستثمارية التي تتيحها آلية التنمية النظيفة.

١٤- إن تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية المضيفة، بما في ذلك تطوير قطاع لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم ينبض بالحياة، يشكل أحد التحديات التي يكتسي التغلب عليها أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية لكي تحقق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية. إن إقامة الروابط التجارية بين مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية تعد من بين سبل تعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية الدولية. ويمكن للشركات المحلية الحصول على موارد هامة من قبيل التمويل والتكنولوجيا والمهارات الإدارية والخبرة المتخصصة عن طريق إقامة علاقات مع الشركات عبر الوطنية. كما تساعد هذه العلاقات على قياس مستوى عملياتها بالمقارنة مع أفضل الموردين على الصعيد العالمي. وأحد العوامل المهمة التي تؤثر في إقامة الروابط فيما يتعلق بالبلدان المضيفة يتمثل في توافر موردين محليين تتسم خدماتهم بالتنافسية من حيث التكاليف والجودة. ومن الأمور الأساسية لتطوير هذه القدرة المحلية وجود بيئة تمكينية مواتية تشمل مسائل الاقتصاد الجزئي والكلّي الأوسع نطاقاً وجوانب السياسات الاجتماعية من قبيل التدريب والتعليم التي تتجاوز إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٥- إن إيجاد الأسلوب المناسب على صعيد السياسات لمواجهة هذه التحديات في نطاق إطار وطني خاص وفي سياق نظم التجارة والاستثمار الدولية هو مهمة شاقة. لذا، يمكن للبلدان النامية الاستفادة من تجارب الممارسات الناجحة التي اعتمدها بلدان أخرى.

ثالثاً - ما هي العناصر المكونة لبيئة مواتية للاستثمار من أجل التنمية المستدامة؟

١٦- إن بعض العوامل الأساسية الحاسمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تقع إلى حد كبير خارج نطاق السيطرة المباشرة للسياسات الوطنية - وهي عوامل من قبيل الموقع والثروة من الموارد وحجم السوق المحلية. غير أنه يوجد الكثير مما يمكن للحكومات القيام به لإيجاد الأوضاع المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه. فبإمكان سياسات الحكومة أن تعمل من أجل تحسين العوامل الاقتصادية الحاسمة الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تدابير من قبيل تنمية المهارات والهياكل الأساسية وإبرام اتفاقات تجارية لتحسين الأسواق. ويمكن أن تكمل هذه التدابير برامج نشيطة لتشجيع الاستثمار وتيسيره. ويمكن تصميم وإدارة الإطار الوطني للاستثمار والبيئة التنظيمية العامة بحيث ييسر الاستثمار ويضبط بالشكل المناسب التجارة لحماية المصلحة العامة من الآثار السلبية المحتملة. وأخيراً، يمكن جني فوائد إنمائية أكبر في مجال التنمية من الاستثمار الأجنبي المباشر باعتماد مختلف الاستراتيجيات لتوسيع نطاق مساهمته في القدرة الإنتاجية الوطنية وتعميق جذورها.

١٧- والإطار الاستثماري للاستثمار الأجنبي المباشر قوامه قواعد وأنظمة محددة ناظمة لدخول المستثمرين الأجانب والتعامل معهم وحمايتهم، وتدابير عامة على صعيد سياسات جباية الضرائب ووضع اللوائح التنظيمية تنطبق على جميع المؤسسات التجارية. وتتمثل إحدى المسائل الأساسية في هذا السياق في أن شروط دخول الاستثمار الأجنبي وعملياته ينبغي أن تُحدّد بوضوح وأن تتسم بالشفافية. وعليه، لا بد من وجود معايير واضحة لتحديد القطاعات والأنشطة التي تُفرض فيها قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشمل هذا الأمر اعتبارات

تتعلق بما إذا كان تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر سيضعف التنافس أو سيؤدي إلى تدهور المناخ العام للاستثمار. وينبغي بالتالي أن تعمل السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالتنسيق مع السياسات المتعلقة بالتنافس. كما أن قابلية التنبؤ تعد مسألة هامة عندما يتعلق الأمر بتمحيص الاستثمار الأجنبي لدواعي الأمن الوطني أو بغية حماية القطاعات الصناعية الاستراتيجية.

١٨ - وعند تكافؤ العوامل الأخرى، يميل المستثمرون إلى تفضيل البلدان التي لديها سياسة قوية لحماية الاستثمار. والممارسة الجيدة المتجلية في سجل تعامل سليم في هذا المجال هي عامل بالغ الأهمية، إلى جانب نظام للحماية والمعاملة في القوانين الوطنية و/أو المعاهدات. وتشمل معايير الحماية الأساسية المعاملة الوطنية، والمعاملة على أساس الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة التريهة والعادلة، وحرية نقل الأموال، والتعويض في حالة نزع الملكية، وإتاحة المجال للجوء إلى النظام الدولي لتسوية المنازعات. وتضطلع اتفاقات الاستثمار الدولية بدور مهم في هذا السياق، بمساعدتها على جعل الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر شفافية واستقراراً وقابلية للتنبؤ وأمناً - وبالتالي أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. غير أن تعدد قواعد الاستثمار الدولية القائمة يعني أيضاً وجود ضرورة متزايدة لضمان اتساق السياسات والحفاظ عليه على الصعيدين الوطني والدولي. وثمة هواجس تتعلق بكيفية الموازنة بالشكل اللائق بين مصالح القطاعين العام والخاص في هذه الاتفاقات وبكيفية ضمان معالجتها بالقدر الكافي لبعده التنمية.

١٩ - وتشكل تدابير السياسات العامة من تدابير تشغيلية تمس جميع الأنشطة التجارية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها ليست مصممة صراحة للمستثمرين الأجانب. وهي تشمل تدابير تتعلق بالنظام المالي وأنظمة المبادلات الأجنبية والتجارة والعلاقات الصناعية والعلاقات في مجال العمالة والأراضي وحقوق الملكية الفكرية والصحة والسلامة وحماية البيئة وحماية المستهلكين وسياسات المنافسة وفرض سيادة القانون. وإن انتهاج سياسات تنظيمية فعالة وناجعة في هذه المجالات هو أمر ضروري لحماية المصلحة العامة وزيادة الفوائد التي يجنيها الاقتصاد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى سبيل المثال، تدعم سياسات المنافسة الفعالة تنافسية الاقتصاد برمته. ويمتد هذا الأمر ليشمل وضع قواعد منافسة مناسبة لتوجيه مشاركة القطاع الخاص في الهياكل الأساسية. ويلزم كذلك وضع نظام رفيع المستوى لحماية البيئة، ولا سيما في البلدان التي لديها نظم إيكولوجية هشة أو أنشطة ضخمة لاستخراج الموارد. وإن قوانين العمل ومعايير الصحة والسلامة يمكن أن تساعد على إيجاد أوضاع عمل لائقة. وينبغي أن تنطبق هذه التدابير على جميع المؤسسات التجارية، ولكن قد تكون لها أهمية خاصة بالنسبة للشركات عبر الوطنية، التي كثيراً ما تكون ضخمة ومسيطر عليها في البلدان المضيفة لها. وعلى الصعيد الدولي، ستكون أيضاً لبروتوكول كيوتو والجهود الدولية المتعلقة بتغير المناخ التي ستبذل في المستقبل آثار مباشرة وغير مباشرة على الاستثمار الأجنبي والبلدان المضيفة. ويستحق كل هذا استعراضات للسياسات وتدابير أخرى على صعيد السياسات تتماشى والتوافق الدولي القائم والناشئ فيما يتعلق بقضايا تغير المناخ.

٢٠ - وثمة مسائل أكثر حراكاً باتت تؤثر في السياسات التنظيمية. فعلى سبيل المثال، صار لجذب المهارات أهمية إلى جانب مسألتي منح تراخيص العمل وتصاريح الإقامة، اللتين تنطويان على نزعة حمائية. والتدابير المتخذة في الإطار التنظيمي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الأقل حظوة داخل البلدان ذات أهمية أضحت محورية في تعزيز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بالتنمية. وإن تشجيع فروع الشركات الأجنبية على تحسين عملياتها وزيادة وقعها يحتاج إلى مزيد من الاهتمام لزيادة الثقة في قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستمرار.

كما أن مواجهة تحديات جديدة في الإطار التنظيمي لمناطق معالجة الصادرات في البلدان المحدودة والمتوسطة الدخل نتيجة لارتفاع تكاليف العمالة واتفاقات منظمة التجارة العالمية، مع استغلال أوجه المرونة المتاحة في مجال السياسات هناك، هو أمر ما برح يكتسي قدراً أكبر من الأهمية،

٢١- ويمكن للتدابير الاستباقية أن تعمل، بمرور الوقت، على تغيير بعض المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف. ومن بين سبل تحسين هذه المحددات الاقتصادية "الدينامية" زيادة إمكانات الأسواق من خلال عقد اتفاقات التجارة الدولية وتحسين المهارات وبناء الهياكل الأساسية وتوفير قدرات متطورة في مجالي العلوم والتكنولوجيا للبحث والتطوير في الشركات. وينبغي أن تكتمل هذه الجهود بالحفاظ على مستوى من الطراز الأول من إدارة إطار الاستثمار، ويشمل ذلك معياراً محكماً للإدارة والخضوع لسيادة القانون. وإلا فإن التدابير الاستباقية لتحسين المحددات الحاسمة للاستثمار الأجنبي المباشر ستتقوض أركانها.

٢٢- كما يمكن أن تهدف سياسات الحكومات بشكل مباشر إلى تحقيق أقصى قدر من فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بالتنمية. وتتمثل إحدى السبل في تشجيع الروابط بين مؤسسات الأعمال الأجنبية والشركات المحلية وتوطيدها. فكثيراً ما تنعدم هذه الروابط لأن الشركات المحلية لا تستوفي معايير الإنتاج الدولية ولا شروط الشركات من حيث استمرارية الإنتاج وحجمه. ويمكن تقديم الدعم لتحسين الوسائل التكنولوجية ولزيادة القيمة المحلية المضافة لتحقيق القدرة التنافسية في المنتجات والخدمات التي تزداد تطوراً، والحفاظ على تلك القدرة وتحسينها. ومن المهم استعراض الأنشطة القائمة لتعزيز مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وتشجيع الصادرات وتكييفها مع الواقع الجديد ومتطلبات الأسواق العالمية. كما يتعين على واضعي السياسات تحديد الفرص المتاحة في قطاعات اقتصاداتهم الناشئة والتي تتيح لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم إمكانية الاندماج في سلسلات القيم العالمية. وثمة سبيل آخر هو بتشجيع فروع الشركات الأجنبية على تحسين عملياتها عن طريق الاضطلاع بأدوار أقوى في مهام الإنتاج الإقليمية أو العالمية الموكلة إلى المجموعات الأصلية التي تفرعت عنها. ويحتم هذا الأمر اتخاذ تدابير في نظام السياسات العامة لحماية التعرفة الجمركية بالموازاة مع تدابير لتحسين تكاليف القوة العاملة والهياكل الأساسية وجودتها. ويمكن أن تشمل كذلك تدابير محددة لدعم العمل المباشر مع فروع الشركات الأجنبية والهيئات الأصلية التي تفرعت عنها. وثمة بُعد تكميلي يتمثل في حوار بين القطاعين العام والخاص من شأنه أن يشجع الشركات على اتخاذ إجراءات مسؤولة اجتماعياً.

رابعاً - كيف يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأونكتاد، المساعدة على تحسين الأطر الوطنية والدولية القائمة للاستثمار والتنمية؟

٢٣- تتحكم الظروف الوطنية والاتجاهات العالمية في النهج السياسي الذي يقرر بلد ما اتباعه فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي. فعلى الصعيد الوطني، ما برح هناك اعتماد متزايد على قوى السوق فيما يتعلق بتخصيص الموارد، وعلى القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. فإن السياسات الوطنية في السنوات الأخيرة قد باتت أكثر تقبلاً للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن نحو ٩٥ في المائة من التغييرات السياسية ذات الصلة (سجلها الأونكتاد منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي) كان لها ذلك الأثر - رغم أن شيوع التدابير الرامية إلى زيادة التحكم في الاستثمار الأجنبي المباشر ازداد منذ عام ٢٠٠٤. غير أن هذه التدابير التقييدية تنحصر

في بعض البلدان والقطاعات. فبتحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق البلدان النامية، أصبح الإطار الوطني للاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عاملاً متضائلاً من العوامل المقوّمة لتدفقات ذلك الاستثمار.

٢٤- وعلى الصعيد الدولي، فإن عملية العولة السريعة - بتوسيعها السريع لنطاق الإنتاج الدولي والتبادل بين الشركات وعمليات نقل التكنولوجيا - قد أدت إلى زيادة التنافس بين البلدان على الاستثمارات الأجنبية. ويتمثل أحد جوانب هذا التنافس في أن جميع البلدان أصبحت الآن أطرافاً في اتفاق واحد على الأقل من اتفاقات الاستثمار الدولية، ويتجاوز المجموع الحالي اتفاقات الاستثمار الدولية ٢ ٦٠٠ معاهدة استثمار ثنائية، و ٢ ٧٠٠ معاهدة خاصة بالازدواج الضريبي، ونحو ٣٠٠ معاهدة دولية أخرى تضم عناصر تتعلق بالاستثمار، من قبيل اتفاقات التبادل الحر والاندماج الإقليمي.

٢٥- كما بات ثمة إدراك متزايد من قبل المستثمرين للمسؤولية الاجتماعية لشركاتهم، ومن قبل الحكومات لضرورة وضع بلدان المنشأ تدابير لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وبخاصة أقلها نمواً.

٢٦- ويمكن للبلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تفيد، في معالجتها للمسائل المتصلة بالسياسات، من تجارب النجاح والإخفاق الدولية.

٢٧- ومن هذا المنطلق، قد يود المشاركون في المائدة المستديرة تناول المسائل التالية:

(أ) ما هي أكثر السياسات فعالية التي يمكن للبلدان المضيفة اعتمادها لجذب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق أهدافها في مجال التنمية وتعالج التحديات المبيّنة أعلاه؟

(ب) ما هي أكثر السياسات فعالية لزيادة المنافع الإنمائية المتأتية من الاستثمار الأجنبي الذي يتلقاه بلد ما، بما في ذلك من حيث تعزيز الروابط التجارية وسياسات تطوير مؤسسات الأعمال، ولجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق أهدافه في مجال التنمية ومواجهة التحديات المبيّنة أعلاه؟

(ج) ما هي الإجراءات التي يمكن لبلدان المنشأ للمستثمرين الأجانب الأصلية أن تتخذها لدعم هذه السياسات؟

(د) كيف يمكن تشجيع إشراك القطاع الخاص في مواجهة التحديات المبيّنة أعلاه فيما يتعلق بالتنمية وجعله أكثر فعالية؟

(هـ) ما هي الإجراءات التي يمكن للمجتمع الدولي اتخاذها لدعم هذه السياسات؟

— — — — —